

الصبي الى القصار احدا يومه اذ وصيه اولم يكن له احد من هؤلاء
 وضمن القصار الى نفسه ضمن الصبي ان اضمم بترك الحفظ فلم
 ولا يضمن القصار اذ لم الحفظ بهذا الصبي قال في هذا الجواب
 انما يستقيم للصبي ما دون اذ الما دون يواخذ بتضييع الوديعه
 بخلاف المحجور كالوديل المحجور سارقا على الوديعه اذ راي
 شخصا ياخذها ولم يمنع قار را فلا يضمن ولو لم يكن الصبي
 منجما اليه بل هو اجنبي اخذه القصار واقعه حافضا لما نوت
 ضمن القصار اذ استهلك لما استخلف من اجنبي قال صاحب
 جامع الفصولين اقول لم يذكر هل له الرجوع على الصبي وينبغي
 ان يكون له ذلك لوما دون والا فلا والله اعلم قال قال ولو
 كان الصبي بحيث يربى الثوب فصار دفع الثوب الى ابيه
 ليضمه في العترة ويحفظها فنام الاجير فضلع شيئا ولا
 يدري متى ضاع وكيف ضاع لو علم انه ضاع حال نومه مجنبا
 المالك ضمن الاجير بترك حفظ الرمس او ضمن القصار ولو لم
 يعلم ضمن القصار عندها وعنده يبر القصار اذ لم يتلف
 ببله وبه يعني قد سبواهن رغم بقصار وادروا وتلفت
 كدر خنثه است قصار يراهن را يجم نهاد وند است
 كدر خنثه است ويراهن بتركت ضمن القصار لتلف ببله
 والجهل ليس بعذر فيه فتصط سلطان بغير نفسه ضمن
 بدفع اليه غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا شقي
 وللأجير ان يجل بنفسه وبغيره الا اذا ساط العمل بنفسه فقص
 قصار ان يتقلد الثياب فنرك احدها العمل ورفعها الى الاخر
 فذهب وصناع بشيئ لا يضمن بدفعه اليه غيره لئلا يضمن
 احدها كماخذ ستر يركب قصار ليس ثوب قصاره ضمن
 لابل لا بعد نزعه كور يتهجي قصار اعانه ربه الثوب

علي

علي دفعه فخرق ولم يعلم بايها فخرق فعن من ضمن القصار
 نصفه للثلاث وعن محمد ضمن كلف لا في يده وقبضه
 فيضمنه حتى يعلم تخرقه بدفع ربه وينبغي ان لا يضمن اصله عند
 الامام ما لم يعلم تخرقه بدفعه اذ الاجير اشترك ابيين عنده
 لا عندها او يكون قوله كلابي يوسف عمرة للاحوال فقصط ولو
 لم يخرق سقطت من الاجير حصته عمل المالك وكذا كل اجير
 اعانه المالك كخياط وناج خياط المالك او نسج بعنه وقيل
 لو عمل بحية النسيج يضمنه والا فلا والصحيح هو الاول ان
 تسقط الحصه ان لم يتقل عمل المالك الى الاجير اذ الاعانه
 لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فاحتمل قصارا استعان
 برب الثوب في رقة فاعانه فخرق ولم يعلم بايها فخرق
 روي من محمد ضمن القصار جميع النقصان اذ الاجير اشترك
 عند محمد ضمن ما هلك بلا ضمه فيضمن حتى يعلم تخرقه بدق
 المالك وروي من س ان القصار يضمن نصف النقصان
 ويعتبر فيه الاحوال كمن جلس على فضل ثوب شخص ولم
 يعلم به رب الثوب حتى قام فخرق فعلى المالك نصف
 النقصان اذ الخرق حصل عقب فعلهما وليس احدهما باضامة
 ذلك اليه وليكن الاخر فضاعة اليهما واسم على قول الامام
 فينبغي ان لا يضمن القصار ان الثوب امانة عنده فلا يضمن بالثوب
 فيجب عليه نصف النقصان كقول من وهو حسن اخباره النقيب
 ابو الليث يقول الحق وقد سرق فاحتمل بالخرق من هذا النقص
 بعض سائل الخرق مجذب الاجير من يد المالك فليظن ثمة
 ان حوزة مرتب ثوب قصار مجنبة فيضمن القصار عندها
 لعلك انما تزعنه لا عند الامام لما مر ويضمن عنده السابق
 اذ شئ العا به يتنقل الى سابقها خلاصة في الخبر بدقصار